

Distr.: Limited
2 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج
البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرريات الأساسية

إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا
فاسو، والجزائر، وساموا، وسانت لوسيا، وسورينام، والصين، وغامبيا، وغانا، وفييت
نام، وكوبا، ومصر، وليبيريا، وموريتانيا، ونيجيريا: مشروع قرار

العولمة وأثرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئه، وإذ تعرب، بوجه خاص، عن
الحاجة لتحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحرريات
الأساسية للجميع دون تمييز،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، فضلا عن إعلان وبرنامج عمل
فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٢)،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

وإذ تشير أيضا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٣)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣)،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ تسلّم بأن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية لا تتجزأ يبني كل منها على الآخر ويرتبط به، وبأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتناول حقوق الإنسان إجمالا بإنصاف وعدل، فيتعامل معها جميعا على قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز،

وإذ تدرك أن العولمة تؤثر في جميع البلدان بصورة متباينة وتعرضها بقدر أكبر للتطورات الخارجية، السلبية منها والإيجابية على حد سواء، بما في ذلك التطورات الحاصلة في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تدرك أيضا أن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل لها أيضا أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية تؤثر في التمتع التام بجميع حقوق الإنسان،

وإذ تسلّم بأن الآليات المتعددة الأطراف منوط بما دور فريد في مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة وفي اغتنام الفرص التي تتيحها،

وقد ساورها الانزعاج إزاء عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ اللذين يولدهما انتقال رؤوس الأموال دون عائق في بعض البلدان بفعل تحرير أسواق رأس المال، وإزاء ما يولده ذلك من تأثير بالغ السلبية على تمتع شعوب تلك البلدان بجميع حقوق الإنسان تمتعا تاما،

وإذ تؤكد أن القيم الأساسية التي يمثلها احترام الحياة والحرية والعدل والتسامح والاحترام المتبادل على النحو المبين في الميثاق وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن تمثل الأهداف التي تسترشد بها العولمة ذات الوجه الإنساني، وإذ يساورها القلق الشديد لأن الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد أخذت تعمق حدة الفقر بل وأثرت تأثيرا سلبيا على تمتع الشعوب، لا سيما في البلدان النامية، بجميع حقوق الإنسان تمتعا تاما،

(٣) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

وإذ تلاحظ أن البشر يجاهدون في سبيل عالم يسوده احترام الثقافات والهويات وحقوق الإنسان، وأنهم يعملون، في هذا الصدد، على كفالة اتساق جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتأثرة بالعولمة، مع تلك الأهداف،

١ - تسلّم بأن العولمة قد تؤثر في حقوق الإنسان، بحكم تأثيرها في أمور شتى منها دور العولمة، ومع ذلك فإن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها هما في المقام الأول مسؤولية الدولة؛

٢ - تؤكّد أن تضيق الفجوات الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان كافة وفيما بين البلدان كافة، ينبغي أن يكون الهدف العالمي الصريح الذي يمثل جزءاً من الجهد الهادف إلى تهيئة بيئة تتيح تمتع جميع الشعوب بجميع حقوق الإنسان، وتتيح القضاء على الفقر؛

٣ - تشدد بالتالي على ضرورة تحليل آثار العولمة على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان؛

٤ - تؤكّد أهمية إقامة منظومة علاقات اجتماعية واقتصادية تستهدف التمتع التام بجميع حقوق الإنسان، تكون مفتوحة وقائمة على قواعد ويمكن تفسيرها وقابلة للتنبؤ وعادلة ومنصفة وشاملة وتستهدف التنمية وينتفي فيها التمييز؛

٥ - تعرب عن قلقها لأنه بينما تنطوي العولمة على وعد بالرفاهية فإنها تجلب تحديات قاسية للبلدان النامية، ولأن وعد الرفاهية لم يتحقق للأغلبية الساحقة من سكان العالم، لا سيما في أقل البلدان نمواً؛ الأمر الذي يؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها؛

٦ - تشدد على ضرورة رصد العولمة وضرورة إدارتها بهدف تعزيز تأثيرها الإيجابي والتخفيف من آثارها السلبية على التمتع بجميع حقوق الإنسان، على كل من الصعيد الوطني والصعيد الدولي؛

٧ - تؤكّد أن العولمة عملية تاريخية مركبة تنطوي على تحولات هيكلية، لها العديد من الجوانب المتعددة الاختصاصات، ولها تأثير مباشر على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الحق في التنمية، على كل من الصعيدين الوطني والدولي؛

٨ - **تحيط علما** بالتقرير الأولي المقدم من الأمين العام بشأن العولة وتأثيرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان^(٤)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.
